

العقيدة شرح العمدة

في فقه إمام السُّنَّة أحمد بن حنبل الشيباني
رضي الله عنه

تأليف

العالم المجاهد

الشيخ بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي

غفر الله له

الناشر
مكتبة دار السلام

ترجمة شيخ الإسلام الموفق - مؤلف العمدة

٥٤١ - ٦٢٠

هو الإمام الزاهد المجاهد، شيخ الإسلام وأحد الأعلام، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر بن عبد الله بن حذيفة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن محمد بن سالم ابن الصحابي الجليل عبد الله ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب العدوي القرشي.

ولد ببلدة جماعيل من أعمال نابلس بفلسطين في شعبان سنة ٥٤١. ولما كان في الثامنة من عمره استولى الصليبيون على البلاد المباركة، وكانت قبل ذلك في حكم الظافر العبيدي، فهاجر والد الموفق بأسرته الى دمشق حوالي سنة ٥٥١ ونزلوا في مسجد أبي صالح ظاهر الباب الشرقي. ثم انتقلوا بعد سنتين الى سفح قاسيون من صالحية دمشق. وكان الموفق في خلال هذه المدة مشغلاً بحفظ القرآن ومبادئ العلوم ومتون المذهب ومنها مختصر الخرقى. ومن لداته في الدراسة يومئذ ابن خالته الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد الجماعيلي (٥٤١ - ٦٠٠) وأخوه عماد الدين إبراهيم بن عبد الواحد (٥٤٣ - ٦١٤)، وكان أخو الموفق الشيخ أبو عمر (٥٢٨ - ٦٠٧) أكبر منهم. ورأس الأسرة الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن قدامة (والد الموفق) من أهل العلم والصلاح، وكان قبل هجرته إلى دمشق خطيب جماعيل وعالمها وزاهدها، وهو المعلم الأول

باب أحكام المياه

خلق الماء طهورًا، يطهر من الأحداث والنجاسات، ولا تحصل الطهارة بمائع غيره، فإذا بلغ الماء قُلَّتَيْنِ أو كان جاريًا لم ينجسه شيء، إلا ما غير لونه أو

العُدَّة، شرح العُمدة بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الفضل والنعم والجود والكرم. الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم. وأطلعه على غوامض الحكم. أحمده على ما علم وألهم. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة مبرأة من التهم. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المحترم. أرسله إلى العرب والعجم. وجعل أمته خير الأمم. وهدى به إلى الطريق الأقوم. صلى الله عليه وعلى آله وشرف وعظم وكرم. وبعد فهذا شرح كتاب العمدة لشيخنا الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد المقدسي رحمه الله، رتبته مختصرًا ليكون عدة لي في الحياة، وذخيرة بعد الوفاة. وإلى الله سبحانه الرغبة أن يجعله لوجهه خالصًا وإليه مقربًا. إنه على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

باب أحكام المياه

مسألة (خلق الماء طهورًا، يطهر من الأحداث والنجاسات) لقوله سبحانه ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ وقال ﷺ «اللهم طهرني بالماء والثلج والبرد» متفق عليه. والطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره، وهو الذي نزل من السماء أو نبع من الأرض وبقي على أصل خلقته، فهذا يرفع الأحداث ويزيل الأنجاس للآية.

مسألة (ولا تحصل الطهارة بمائع غيره) أما طهارة الحدث فلقوله سبحانه وتعالى ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، نقلنا سبحانه وتعالى عند عدم الماء إلى التراب، فلو كان ثم مائع يجوز الوضوء به لنقلنا إليه، فلما نقلنا عنه إلى التراب دل على أنه لا تصح الطهارة للحدث إلا به. وأما الطهارة من النجاسات فلا تجوز إلا بالماء لقوله ﷺ «لَأَسْمَاءُ فِي دَمِ الْحِيضَةِ حَتَّى تَغْتَسِلَ بِمَاءٍ أَوْ تُغْتَسِلَ بِمَاءٍ» أمر، والأمر يقتضي الوجوب. وخص الماء بالذكر فيدل على أنه لا يجوز بمائع غيره، ولأنها طهارة فلا تجوز بغير الماء كطهارة الحدث.

مسألة (فإذا بلغ الماء قُلَّتَيْنِ أو كان جاريًا لم ينجسه شيء) أما إذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم ينجسه شيء

القيح والصديد ونحوه، وحد اليسير هو ما لا يفحش في النفس، ومني الآدمي وبول ما يؤكل لحمه طاهر.

باب الآنية

لا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة في طهارة ولا غيرها، لما روى حذيفة أن النبي ﷺ قال «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة». وحكم المضيب بهما حكمهما

(النفس) لقول ابن عباس. قال الخلال: الذي استقر عليه قوله: إن الفاحش ما يستفحشه كل إنسان في نفسه.

مسألة (ومني الآدمي) طاهر لأن عائشة - رضي الله عنها - كانت تفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ متفق عليه، ولأنه بدء خلق الآدمي أشبه الطين، وعنه أنه نجس ويعفى عن يسيره كالدم، لأن عائشة رضي الله عنها كانت تغسله من ثوب رسول الله ﷺ حديث صحيح. وعنه لا يعفى عن يسيره لأنه يمكن التحرز منه.

مسألة (وبول ما يؤكل لحمه طاهر) لأن النبي ﷺ أمر العرنين أن يشربوا من أبوال إبل الصدقة وألبانها ولو كان نجسًا ما أمرهم به متفق عليه، وقال عليه السلام «صلوا في مرابض الغنم» ولا تخلو من أبقارها، ولم يكن لهم مصليات، فدل على طهارته. قال الترمذي: حديث حسن. فإن قيل: إنما أذن في شرب أبوال الإبل للتداوي. قلنا: لا يصح ذلك لأن النبي ﷺ قال «إن الله لم يجعل فيما حرم عليكم شفاء» رواه أحمد في كتاب الأشربة. وفي لفظ رواه ابن أبي الدنيا في ذم المسكر «إن الله لم يجعل في حرام شفاء». وعنه أنه نجس لأنه رגיע من حيوان أشبه بول ما لا يؤكل لحمه، وحكم الروث والمني حكم البول قياسًا عليه.

باب الآنية

مسألة (لا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة في طهارة ولا غيرها، لما روى حذيفة أن النبي ﷺ قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»). وقال عليه السلام: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم». متفق عليهما. توعده عليه بالنار فدل على تحريمه، ولأن فيه سرقة وخيلاء وكسر قلوب الفقراء.

مسألة (وحكم المضيب بهما حكمهما) لأنه إذا استعمله فقد استعملهما (إلا أن تكون

ﷺ «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ويستحب في سائر الأوقات إلا للصائم بعد الزوال.

باب مسح الخفين

يجوز المسح على الخفين، وما أشبههما من الجوارب الصفيقة التي تثبت في القدمين، والجراميق التي تجاوز الكعيبين في الطهارة الصغرى - يوماً

مسألة (ويستحب في سائر الأوقات) لما سبق (إلا للصائم بعد الزوال) فلا يستحب، قال ابن عقيل: لا يختلف المذهب أنه لا يستحب للصائم السواك بعد الزوال، وهل يكره؟ على روايتين: إحداهما يكره لأنه يزيل خلوف فم الصائم وهو أطيب عند الله من ريح المسك، ولأنه أثر عبادة مستطاب شرعاً فكرهت إزالته كدم الشهيد. والثانية لا يكره لأن عامر بن ربيعة قال: رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصى يتسوك وهو صائم، قال الترمذي حديث حسن.

باب المسح على الخفين

مسألة (يجز المسح على الخفين) من غير خلاف لما روى جرير قال: رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه متفق عليه، قال إبراهيم: كان يعجبهم هذا لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة.

مسألة (ويجوز المسح على الجوارب والجراميق) لما روى المغيرة أن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح، قال أحمد: يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب النبي ﷺ. والجرموق في معنى الخف لأنه ملبوس سائر للقدم يمكن متابعة المشي فيه أشبه الخف.

مسألة ويشترط للجورب (أن يكون صفيقاً يستر القدم) لأنه إذا كان خفيفاً يصف القدم لم يجز المسح عليه لأنه غير سائر فلم يجز المسح عليه كالخف المخرق.

مسألة ويشترط (أن يثبت في القدم) بنفسه من غير شد، فإن كان يسقط من القدم لسعته أو ثقله لم يجز المسح عليه، لأن الذي تدعو الحاجة إليه هو الذي يثبت بنفسه، ولأن الأصل في المسح هو الخف وغيره مقيس عليه، والخف يثبت بنفسه فما لا يثبت بنفسه لا يلحق به.

مسألة ويشترط في الجرموق (أن يجاوز الكعيبين) لأنهما من محل الفرض، فيشترط سترهما كبقية القدم.

مسألة ويختص المسح (بالطهارة الصغرى) دون الكبرى لما روى صفوان بن عسال

باب آداب المشي إلى الصلاة

يستحب المشي إلى الصلاة بسكينة ووقار، ويقارب بين خطاه، ولا يشبك أصابعه ويقول: بسم الله ﴿الذي خلقني فهو يهدين﴾ الآيات إلى قوله ﴿إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ ويقول «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا، فاني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر

لها النية فجاز تقديمها عليها كالصوم، ولأن أولها من أجزائها يكفي استصحاب النية فيه كسائر أجزائها.

باب آداب المشي إلى الصلاة

(يستحب المشي إليها بسكينة ووقار) لقوله عليه السلام «اتتوها وعليكم السكينة والوقار» (ويقارب بين الخطأ) لتكثر الخطأ فتكثر الحسنات. وفي مسند أبي حميد^(١) عن زيد بن ثابت قال: أقبمت الصلاة، وخرج رسول الله ﷺ يمشي وأنا معه، فقارب في الخطأ فقال لي «تدري لم فعلت هذا، لتكثر خطاي في طلب الصلاة».

مسألة (ولا يشبك أصابعه) لما روى أبو داود عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ قال «إذا نوضاً أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه فإنما هو في صلاة» (ويقول) «بسم الله الرحمن الرحيم. الذي خلقني فهو يهدين - إلى قوله - إلا من أتى الله بقلب سليم» (ويقول) ما روى الإمام أحمد في المسند عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: (اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فاني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك» وروى ابن عباس أن رسول الله ﷺ خرج إلى الصلاة وهو يقول «اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي لساني نوراً، وفي بصري نوراً، واجعل من خلفي نوراً، ومن أمامي نوراً، واجعل من فوقي نوراً، ومن تحتي نوراً، وأعطني نوراً» رواه مسلم.

(١) كذا في نسخة قطر. ولعله ابن حميد، وهو: عبد (مخففاً عن عبد الحميد) بن حميد الحافظ أبو محمد الكشي المتوفى سنة ٢٤٩. وفي نسخة الاسكندرية: «وفي مسند عبد الرحمن بن زيد بن ثابت» ولعله تصحيف: عبد بن حميد عن زيد بن ثابت.